ثقافة المنظمة والاتجاهات الإدارية

ومقومات تفعيل اتفاقية الكويز

بالتطبيق على

شركات ومصانع منطقة الإسكندرية الكبرى

دكتور

مصطفى محمود أبو بكر

أستاذ مساعد إدارة الأعمال

كلية التجارة – جامعة المنوفية

سبتمبر 2005م

محتوى البحث

مقدمة 3

أولاً: الإطار المنهجى للبحث. 4

1- مشكلة البحث 4

2- أهداف البحث 5

3- أهمية البحث 5

4- فروض ومتغيرات البحث 5

5- منهج البحث 6

6- مجتمع البحث 6

7- عينة البحث 7

8- صدق وثبات أداة البحث 8

9- أسلوب تحليل البيانات 8

ثانياً: ثقافة المنظمة ومقومات تفعيل اتفاقية الكويز 8

ثالثاً: البعد التاريخى لبروتوكول الكويز 10

رابعاً: الاتجاهات بشأن إتفاقية الكويز 12

1- الاتجاه المؤيد للمناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" 12

2- الاتجاه المتحفظ أو المعارض للمناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" 14

خامساً: تحليل البيانات وتصوراتهم عن اتفاقية "الكويز" 17

1- المفاهيم لدى الأفراد وتصوراتهم عن اتفاقية الكويز 17

2- الإدراكات والتصورات عن مضمون وأبعاد اتفاقية الكويز 20

3- الاتجاهات بشأن دوافع وأهداف اتفاقية الكويز وأهميتها 23

4- التوقعات من تطبيق اتفاقية الكويز 27

5- رؤية القيادات والمديرين لإمكانيات وقدرات المنظمة فى الاستفادة من اتفاقية الكويز 29

6- مقومات تفعيل تطبيق اتفاقية الكويز 33

7- العلاقات الارتباطية بين المفاهيم والإدراكات لدى الأفراد عن اتفاقية الكويز واتجاهات وتوقعات الأفراد من الاتفاقية. 35

8- العلاقات الارتباطية بين اتجاهات الأفراد بشأن اتفاقية الكويز ورؤيتهم لقدرات وإمكانيات المنظمات المصرية ومقومات تفعيل تطبيق الاتفاقية 37

سادساً: التوصيات 40

1- فيما يتعلق بالمفاهيم والتصورات لدى الأفراد عن اتفاقية الكويز 40

2- فيما يتعلق باتجاهات الأفراد تجاه اتفاقية الكويز 40

3- فيما يتعلق بالتوقعات نم اتفاقية الكويز ورؤية الأفراد لقدرات وإمكانيات المنظمات للاستفادة منها 41

4- فيما يتعلق بمقومات تفعيل تطبيق اتفاقية الكويز 43

المراجع 46

ثقافة المنظمة والاتجاهات الإدارية
ومقومات تفعيل اتفاقية الكويز
بالتطبيق على
شركات ومصانع منطقة الاسكندرية الكبرى

مقدمة

يشير اصطلاح "الكويز" إلى ترجمة الأحرف الثلاثة QIZ اختصاراً للكلمات الثلاثة لإتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zones وفقاً لقانون أصدره الكونجرس الأمريكى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عام 1995، ثم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والأردن عام 1997، وبموجب هذه الاتفاقية يتم إنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الجمارك عند إستيفاء شرط مساهمة كل طرف بمكونات محلية لا تقل عن 11.7% وهى تمثل نصف النسبة التى حددتها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وأعطتها حق اقتسامها مع الأردن أو مصر أو أى دولة ثالثة(1)،(4)،(12)

وتشير الإحصاءات إلى أن مصر تصدر ما يقرب من 42% من صادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى الأسواق الأمريكية، و 38% إلى الاتحاد الأوروبى، و20% إلى دول أخرى متعددة، ومع إلغاء نظام الحصص الكمية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر يمكن أن تواجه المنسوجات والملابس المصرية منافسة حادة من الدول الأخرى وبخاصة الصين حيث تصدر ما يقرب من 55% من احتياجات الأسواق الأمريكية من المنتجات النسيجية والملابس الجاهزة بما قيمته 27 مليار دولار مقابل 380 مليون دولار للصادرات من المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية.

ولقد حظى بروتوكول أو اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" باهتمام بالغ وتباين واضح فى الرؤى والمواقف بشأن دوافعه ومكوناته ومقوماته وتوابعه، إلى درجة توحى للقارئ أنه من غير المتصور أن يكون التناول يخص موضوع واحد نتيجة عمق الفجوة بين الاتجاهين المؤيد أو الموافق والمتحفظ أو الرافض، فهناك رأى يعتبر أن هذا البروتوكول هو المسار الاستراتيجى لتحرير التجارة أمام المنتجات المصرية والنفاذ إلى السوق العالمية ورفع القدرة التنافسية وزيادة معدلات النمو من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وإستيعاب النمو المتزايد من الباحثين عن عمل وفرص توظف، بينما يرى أخرون أنها مجرد صفقة سياسية يتم التحضير لها من سنوات سابقة لتأمين ضمان أمن إسرائيل ولإجهاض سياسة المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية من جانب العرب لدولة الكيان الصهيونى(1)،(2)،(3)

ولأغراض الترويج لبروتوكول "الكويز"، من قبل الاتجاه المؤيد له عادة ما يتم الإشارة إليها على أنها اتفاقية تجارية تم توقيعها بين مصر وأمريكا وإسرائيل في 2004/12/14م لتكوين مناطق مؤهلة صناعياً بالتدريج، على أن يتم إنتاج وتجميع المنتجات والسلع في هذه المناطق المؤهلة صناعياً ثم تصديرها إلى الأسواق الأمريكية دون قيود وحصولها على الاعفاء الجمركي بشرط مساهمة الدولة بنسبة لا تقل عن 11.7% من المنتج النهائي، ومع حرص مخططي اتفاقية "الكويز" على تأكيد أنها اتفاقية تجارية فحسب، اتجه البعض للإشارة على استحياء بالقول أنها اتفاقية تجارية ذات نكهة سياسية حيث تمزج الاتفاقية بين الاقتصاد والسياسة (4)،(6)

ومع اتساع نطاق الحوار بين الاتجاهين، المؤيد والمعارض، ظهر الاتجاه الذي يرى ان اتفاقية الكويز ذات صبغة سياسة أمنية في المقام الأول، وما يرتبط بها من جوانب اقتصادية فهي تابعة للجوانب السياسة الأمنية، سواء كانت توابع سلبية مقيدة أو توابع إيجابية داعماً لها(5)،(7)

ومن هنا يتضح نطاق وعمق أهمية اتفاقية الكويز سواء فيما يتعلق بمراحل تطورها وتوقيت إبرامها ودوافعها والاتجاهات بشأنها والمنافع المستهدفة منها والنتائج المتوقعة لها. وكل ذلك يؤكد أهمية تناولها بالدراسة والتحليل مع التركيز على ما يمكن أن يكون داعماً لها لتنمية المنافع منها، وكذلك ما قد يكون مقيداً لها أو ينمى النواتج السلبية لها.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث.

1- مشكلة البحث.

تتفق الكتابات المهتمة باتفاقية الكويز، سواء المؤيدة لها أو المتحفظة عليها، على ان إمكانية تفعيل هذه الاتفاقية مرهون بدرجة أساسية على مفاهيم الأطراف المعنية بها عن جوهر الاتفاقية ودوافعها وتوابعها. وبناء عليه يرى الباحث أن ثقافة الأطراف المستهدفة من مكاسب ومنافع اتفاقية الكويز وما تتضمنه هذه الثقافة من مفاهيم وادراكات وتصورات عن اتفاقية الكويز وما ينتج عنها من اتجاهات وتوقعات لدى هذه الأطراف وما يكُون ذلك لديهم من رؤية عن إمكانيات وقدرات المنظمات المصرية ستكون المحدد الأساسى لتفعيل تطبيق اتفاقية الكويز وتحقيق المكاسب والمنافع المستهدفة منها. وبناء عليه تم صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الأربعة التالية:

(1) هل المفاهيم والادراكات والتصورات لدى الأطراف المستهدفة من اتفاقية الكويز تدعم بناء اتجاهات إيجابية تجاه الاتفاقية بما يساهم في تفعيلها؟

(2) ما هو نوع وعمق تأثير اتجاهات الأطراف المستهدفة من اتفاقية الكويز على نوع ومستوى توقعاتهم من هذه الاتفاقية؟

(3) ما هى رؤية الأطراف المستهدفة من اتفاقية الكويز لإمكانيات وقدرات المنظمات المصرية للاستفادة من تطبيق الاتفاقية؟

(4) ما هى تصورات الأطراف المستهدفة من اتفاقية الكويز لمقومات تفعيل تطبيق الاتفاقية لتحقيق المكاسب والمنافع المستهدفة منها؟

2- أهداف البحث.

على ضوء مشكلة البحث وأهميته، يهدف هذا البحث إلى ما يلى:

(1) توصيف الإطار الثقافى العام لدى الشركات والمصانع التى يفترض أن تعمل جاهدة للاستفادة من اتفاقية الكويز وذلك من خلال تحديد وتوصيف المفاهيم لدى قيادات هذه الشركات والمصانع عن اتفاقية الكويز وما يرتبط بهذه المفاهيم من ادراكات وتصورات بشأن هذه الاتفاقية.

(2) توصيف الفرع ومستوى الاتجاهات لدى قيادات الشركات والمصانع تجاه اتفاقية الكويز وأبعادها ودوافعها وتأثير ذلك على نوع ومستوى توقعاتهم من هذه الاتفاقية.

(3) توصيف رؤية قيادات الشركات والمصانع لامكانيات وقدرات المنظمات المصرية للاستفادة من اتفاقية الكويز ومقومات تفعيل تطبيقها لتحقيق المكاسب والمنافع المستهدفة منها.

3- أهمية البحث.

يستمد هذا البحث أهميته من جانبين:-

الجانب الأول : أن البحث يتناول موضوع ذو أبعاد استراتيجية فى عملية التنمية لما يتسم به من اتساع وعمق نطاقه الفنى والزمنى سواء فى المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية للدولة.

الجانب الثانى : أن هذا البحث، فى حدود إطلاع الباحث، يعد المحاولة البحثية الأولى فى المجال الإداري لتناول اتفاقية الكويز والتعرف على خصائص الثقافة التنظيمية والادراكات الإدارية ذات التأثير على مقومات تفعيل تطبيق الاتفاقية.

4- فروض ومتغيرات البحث.

على ضوء مشكلة البحث وأهدافه، وفى نطاق المحاور الأساسية لموضوع البحث، تم صياغة فروض البحث كما يلى:

الفرض الأول : توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مفاهيم وادراكات واتجاهات الأفراد وتوقعاتهم بشأن أبعاد اتفاقية الكويز.

الفرض الثانى : توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين رؤية الأفـراد بشـأن القدرات والإمكانيات للاستفادة من الكويز.

الفرض الثالث : توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المفاهيم لدى الأفـراد وادراكاتهم عن الكويز واتجاهاتهم بشأنها من جانب وتوقعاتهم منهـا من جانب آخر.

الفرض الرابع : توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الأفراد بشأن الكويز ورؤيتهم للقدرات والإمكانيات ومقومات تفعيل تطبيق الكويز.

ووفق هذه الفروض تتحدد متغيرات الدراسة فيما يلى:

(1) مفاهيم الأفراد عن الكويز.
(2) ادراكات الأفراد وتصوراتهم عن الكويز.
(3) اتجاهات الأفراد نحو الكويز.
(4) توقعات الأفراد من الكويز.
(5) رؤية الأفراد للقدرات والإمكانيات فى التعامل مع الكويز.
(6) مقومات تفعيل تطبيق الكويز.

5- منهج البحث.

يعتمد هذا البحث على الدراسة المكتبية للمنهج التحليلى من خلال ما هـو متـوفر فـى الأدبيات التى تناولت اتفاقية الكويز والآراء وردود الأفعال بشأنها، إضـافة إلـى الدراسـة الميدانية للتعرف على واقع متغيرات الدراسة لدى قيادات الشركات والمصانع التى يفتـرض أن تعمل للانتفاع من تطبيق اتفاقية الكويز والعمل على تفعيلها وتنمية المكاسب منها.

6- مجتمع البحث.

يتمثل مجتمع الدراسة فى الشركات والمصانع بالإسكندرية الكبرى العامرية وبرج العرب الجديدة). كما يوضحها الجدول رقم (1) التالى:-

جدول رقم (1)

مجتمع الدراسة

المنطقة	إجمالى	لا تعمل	تعمل
برج العرب الجديدة	503	228	275
العامرية	172	37	135
داخل الاسكندرية	86	24	62
مجموع	761	289	472

وقد تم تصنيف الشركات والمصانع التى تعمل وفق معيارى وجود شراكة أجنبية والقيام بالتصدير من عدمه. كما يوضحه الجدول رقم (2) التالى:

جدول رقم (2)

تصنيف الشركات التى تعمل

المنطقة	إجمالى	شركات ومضانع بها شراكة		شركات ومصانع ليس بها شراكه	
		تصدر	لا تصدر	تصدر	لا تصدر
برج العرب	275	22	14	53	186
العامرية	135	14	7	48	66
داخل اسكندرية	62	6	4	17	35
مجموع	472	42	25	118	287

7- عينة البحث.

اعتمد الباحث على أسلوب العينة العمدية متمثلة فى شاغلى وظائف الإدارة العليا فى بالشركات والمصانع مجال الدراسة وتشتمل على وظائف رئيس مجلس الإدارة ونائبة والمدير العام والمديرين، وتباين عدد شاغلى هذه الوظائف ما بين (2)،(7) أفراد وبعد إجمالاً 1892 مفردة، وتم إستبعاد 262 مفردة لإعتبارات السن والمؤهل، حيث تم توزيع 1630 قائمة استقصاء تم تجميع 1276 منها بنسبة ردود 78% تقريباً وتم استبعاد 52 قائمة منها وتركز التحليل على 1224 قائمة استقصاء، موزعة على الشركات والمصانع كما هو موضح بالجدول رقم (3) التالى:

جدول رقم (3)

توزيع قوائم الاستقصاء التى تم تحليلها

المنطقة	إجمالى	شركات ومصانع بها شراكة		شركات ومصانع ليس بها شراكه	
		تصدر	لا تصدر	تصدر	لا تصدر
برج العرب	683	82	52	138	411
العامرية	352	56	28	176	92
داخل الاسكندرية	189	30	18	72	69
مجموع	1224	168	98	386	572

8- صدق وثبات أداة البحث.

تم إعداد تصميم مبدئى لقائمة استقصاء للتعرف على عناصر الدراسة، ولتحقيق صدق وثبات أداة الدراسة تم عرض القائمة على 15 من المتخصصين فى المجال وتطويرها بناء على ملاحظاتهم، ثم تم عرضها على 20مفردة فى المنظمات مجال الدراسة وإدخال بعض التعديلات بها، وكذلك بعد جمع البيانات تم اختيار 30إستمارة للتأكد من صدق وثبات القائمة، وكانت أقل قيمة لمعامل الثبات 0.82 وأقل قيمة لمعامل الصدق 0.91.

9- أسلوب تحليل البيانات.

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائى SPSS/PC مع استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

(1) النسب المئوية للتعرف على وصف خصائص المفاهيم والاتجاهات والتوقعات لدى الأفراد بشأن الكويز ورؤيتهم لقدرات وشركات المنظمات للاستفادة منها ومقومات تفعيل تطبيقها.

(2) معامل الارتباط لبيرسون للتعرف على الارتباط بين متغيرات الدراسة، واستخدام هذا الاحتبار للتحقق من صحة الفرض الثانى.

(3) تحليل التباين واختبار ت T-Test لتحديد الاختلافات فى المفاهيم والادراكات والاتجاهات لدى الأفراد بشأن الكويز وتوقعاتهم منها، واستخدام هذا الاختبار للتحقق من صحة الفرض الأول والثالث.

(4) تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لتحديد نوع ومدى تأثير رؤية الأفراد للقدرات والإمكانيات للاستفادة من الكويز كمتغير وسيط بين اتجاهات الأفراد بشأن الكويز ومقومات تفعيل تطبيقها. واستخدم هذا الاختبار للتحقق من صحة الفرض الرابع.

ثانياً: ثقافة المنظمة ومقومات تفعيل اتفاقية الكويز.

ثقافة المنظمة هى مجموعة القيم والمعتقدات التى تشكل منهج تفكير أعضاء المنظمة وإدراكاتهم ومن ثم تؤثر على أسلوب ملاحظتهم وتفسيرهم للأشياء داخل المنظمة وخارجها مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارسات الإدارة وأسلوبها فى تحقيق رسالة المنظمة وأهدافها، وتتصف ثقافة المنظمة بمجموعة من الخصائص يجب أن تُراعى عند ممارسة الإدارة وإعداد خطط وبرامج العمل بها، ومن ثم يتضح دور ثقافة الشركات والمصانع فى تهيئه العوامل الداعمة أو المقيدة لمقومات تفعيل اتفاقية الكويز.

وتؤدى ثقافة المنظمة مجموعة من الأدوار ذات التأثير الواضح على كيان المنظمة وأهدافها ومن هذه الأدوار ما يلي :

(1) تحقيق التكامل الداخلي بين أعضاء المنظمة.

(2) تحقيق التكيف بين أعضاء المنظمة والبيئة الخارجية

(3) تحقيق التكيف مع الظروف المتغيرة والأزمات الطارئة.

(4) القيام بدور المرشد لأعضاء المنظمة والأنشطة فى المنظمة.

(5) تحدد أسلوب وسرعة استجابة أعضاء المنظمة لتحركات المنافسين واحتياجات العملاء بما يحقق للمنظمة تواجدها ونموها.

(6) تحديد التوجهات الرئيسية التى يتم وضعها لتحقيق الأهداف المخططة للمنظمة.

(7) تنمية مشاركة الأفراد فى تشكيل القيم التنظيمية السائدة ومدى انتشارها بينهم.

(8) تنمية درجة الانضباط والالتزام التى يظهرها أفراد المنظمة.

(9) توفير دعم كبير يساعد قيادتها ويدفعها إلى النجاح فى الأجل القصير والأجل الطويل معاً.

ويمكن أن تكون ثقافة المنظمة ثقافة قوية أو ضعيفة حسب مكوناتها ونتائجها وثقافة المنظمة قوية فى حالة كونها تنتشر وتحظى بالثقة والقبول من جميع أو معظم أعضاء المنظمة ويشتركوا فى مجموعة متجانسة من القيم والمعتقدات والتقاليد والمعايير والافتراضات التى تحكم سلوكهم واتجاهاتهم داخل المنظمة، ويكون لذلك تأثيراً إيجابياً على صياغة وتحقيق إستقرار المنظمة ونموها.

فى حين تكون ثقافة المنظمة ضعيفة عندما لا يتم اعتناقها بقوة من أعضاء المنظمة ولا تحظى بالثقة والقبول الواسع من معظمهم، وتفتقر المنظمة فى هذه الحالة إلى التمسك المشترك بين أعضائها بالقيم والمعتقدات، وهنا سيجد أعضاء المنظمة صعوبة فى التوافق والتوحد مع المنظمة أو مع أهدافها وقيمها، ويكون لذلك تأثيراً سلبياً على تحقيق استقرار المنظمة ونموها.

ويتضح من هذا، أهمية الدور الذى تؤديه ثقافة المنظمة فى تهيئة العوامل الداعمة أو المقيدة لمقومات تفعيل تطبيق اتفاقية الكويز من قبل الشركات والمصانع المصرية.

ومن ثم يهدف هذا البحث إلى توصيف ثقافة المنظمة لدى هذه الشركات والمصانع من خلال تحديد المفاهيم لدى قياداتها عن الكويز وإدراكاتهم لأهدافها وتوقعاتهم منها ورؤيتهم وقدرات المنظمات المصرية للاستفادة من الاتفاقية وتوفير مقومات تفعيلها.

ثالثاً: البعد التاريخى لبروتوكول "الكويز"

تشير الكتابات إلى أن توقيع مصر على اتفاقية "الكويز" هو بمثابة محطة على مسار تحرك بروتوكول الكويز، بعد ظهوره على الساحة الاقتصادية والسياسية فى عام 1996، ويتضح ذلك من خلال التتبع التالى لنشأة المناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" وتطورها.

1- فى عام 1996 اقترح الكونجرس الأمريكى فى عهد الرئيس كلينتون إقامة مناطق صناعية مؤهلة يتم فيها تجميع الإنتاج المشترك بين أمريكا و"إسرائيل ودول أخرى بغرض خلق مجالات للتعاون وإزالة الحواجز لدعم عملية السلام، وبناء عليه، أصبحت اتفاقية الكويز اتفاقية دولية للتجارة الحرة وفقاً للقانون الأمريكى رقم 9655 لسنة 1996، تتضمن نسبة 35% كنسبة مكون للمنتج بين أمريكا وإسرائيل (1)،(9)

تتضمن اتفاقية الكويز، باعتبارها اتفاقية صناعية تجارية، منح المنتج الذى يحتوى على الأقل11.7من مكوناته من كل من أمريكا وإسرائيل، وهى تمثل ثلث النسبة المقررة فى الاتفاقية الأصلية بين أمريكا وإسرائيل "35%" للتجارة الحرة فيما بينها، أو مع أى بلد عربى، مصر أو الأردن أو السلطة الفلسطينية، مع منحها إعفاءاً كاملاً من أى قيد كمى أو نوعى لدخول السوق الأمريكى (2)،(10)

2- وقعت تركيا على اتفاقية الكويز عام 1996، ويرى البعض أن تركيا استهدفت بذلك تحقيق قدر من الضغوط على دول المنطقة من الناحية الاقتصادية والسياسية(13)،(15)

3- بدأت الأردن تطبيق بروتوكول "الكويز" عام 1999م بقبول نسبة مكون إسرائيلى 11,7% ثم انخفضت إلى 8% فقط كحد أقصى (10)،(11)

4- تشير الاحصاءات المعلنة إلى تزايد صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الأردنية إلى الأسواق الأمريكية خلال 4 سنوات من تطبيق نظام المناطق الصناعية المؤهلة إلى 280% فى عام 2003 مقارنة بعام 1999 (من 2 مليون دولار إلى ما يقرب من 570 مليون دولار).

5- مع الاتجاه إلى فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية من المنتجات الغذائية والهندسية والمعدنية والكيماوية وكذلك منتجات الأثاث والمنسوجات والملابس، حرصت الحكومة المصرية على الحصول على معاملة تفضيلية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذا ما توفر بها شروط وقواعد المنشأ واشتملت على النسب المتفق عليها، 35% على الأقل مدخلات محلية، 11.7% على الأكثر مدخلات إسرائيلية (1) ،(4)

6- بعد جولات من المفاوضات بين الجانب المصرى والجانب الإسرائيلى والأمريكى استمرت (6) سنوات تقريباً تم توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كنتاج جهود متواصلة لمجموعة من مصدرى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة للحصول على ميزة الدخول إلى الأسواق الأمريكية دون جمارك خاصة مع الاتجاه الدولى إلى إنهاء نظام الحصص الكمية ومن ثم فقدان فرص تصديرية يمكن تعويضها من خلال اتفاقية "الكويز".

7- على ضوء الاتفاقية التى تم إبرامها بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومصر، تم تحديد المناطق الصناعية المؤهلة فيما يلى:

(1) منطقة القاهرة الكبرى، وتضم:

(أ) شبرا الخيمة

(ب) مدينة نصر الصناعية

(ج) البدرشين

(د) 15 مايو

(هـ) حلوان

(و) العاشر من رمضان

(2) منطقة الإسكندرية الكبرى، وتضم:

(أ) برج العرب

(ب) العامرية

(3) منطقة القناة وتضم:

بورسعيد الصناعية.

ويوضح الجدول التالى رقم (4) المصانع المصرية فى هذه المناطق المشتركة فى "الكويز" وقيمه صادراتها عند إبرام الاتفاقية

جدول رقم (4)

المصانع المصرية المشتركة فى "الكويز"

عند إبرامها فى 2004م

المناطق الصناعية المؤهلة	عدد المصانع	قيمة الصادرات (مليون دولار)
1- القاهرة الكبرى	62	132
2- الإسكندرية الكبرى	59	180
3- العاشر من رمضان	88	265
4- منطقة القناة	22	59
إجمالى	**231**	**363**

8- وتتمثل الأسس التى أعلن أنها معايير الاختيار للمناطق الصناعية المؤهلة فيما يلى(3)،(15)

(1) وجود تصدير فعلى إلى السوق الأمريكية.

(2) حجم الصادرات الفعلية إلى السوق الأمريكية.

(3) إمتلاك الإمكانيات والقدرات لتنمية الصادرات للسوق الأمريكية.

(4) حجم القوى العاملة فى هذه المناطق.

9- وتتمثل المنشآت الصناعية بالمناطق الصناعية المؤهلة التي تم اختيارها نحو 60% من إجمالي المنشآت الصناعية، كما تستوعب 63% من إجمالي العمالة، ويقدر الاستثمار الصناعي بها بحوالي 58% من إجمالي الاستثمارات، ومعظمها يعمل في صناعة المنسوجات والملابس والأغذية والصناعات الهندسية والمعدنية.

يستفيد من هذا الاتفاق كافة المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة من غذائية أو منسوجات أو أثاث أو صناعات معدنية، كما تستفيد أيضا منه مصانع القطاعين العام والخاص القائمة بهذه المناطق، سواء كانت مصانع صغيرة أو كبيرة. وتم الاتفاق كذلك على أن يكون تطبيق نظام الكويز اختياريا على المصانع القائمة بالمناطق الصناعية التي تم اختيارها، حيث أن المصانع تتمتع بحرية تطبيق هذا النظام.

لا يوجد بالاتفاق توقيت زمني لانتهاء المزايا الممنوحة بمقتضى هذه التيسيرات، وإنما تعد مرحلة انتقالية تمهيدا لتطبيق اتفاق منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما لا توجد أي التزامات ضمن التيسيرات المقدمة بضرورة وجود مساهمة إسرائيلية في رؤوس أموال المشروعات بهذه المناطق.

رابعاً: الاتجاهات بشأن إتفاقية الكويز.

1- الاتجاه المؤيد للمناطق الصناعية المؤهلة "الكويز"

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تعامل مصر مع الاقتصاد العالمى وما ظهر فيه من تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية، يستوجب منها عقد اتفاقيات تجارية لتستثمر ما لديها من مزايا، سواء من خلال التجارة الحرة العربية أو دول المغرب العربى مثل اتفاقية "أغادير" أو اتفاقية "الكوميسا" أو اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن بروتوكول "الكويز" يهدف إلى مجموعة من المنافع على قمتها ما يلى(9)،(12)،(14):

(1) المساهمة فى توفير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(2) المساهمة فى تنمية العلاقات الإقتصادية والتعاون التجارى.

(3) المساهمة فى تهيئة المناخ السياسى لمتطلبات حرية التجارة وتدفق رؤوس الأموال وتبادل السلع والخدمات.

(4) تدعيم التعايش السلمى لدعم الاستقرار السياسى والاقتصادى.

ويسوق أصحاب هذا الاتجاه المؤيد لاتفاقية "الكويز" عديد من التبريرات للدفاع عن هذه الاتفاقية على النحو التالى:

(1) يرى أصحاب هذا الاتجاه أن بروتوكول "الكويز" هو الاتجاه الذى يغير أساس العلاقة الثنائية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية من العلاقات القائمة على المساعدات الاقتصادية إلى علاقة تبادل تجارى تساهم فى زيادة الاستثمارات وتخفيض تكلفة الواردات وتنمية الإقتصاد المصرى، ويساهم فى تجنب الاثار الناتجة عن إلغاء نظام الحصص وما قد يترتب عليها من تراجع صادرات المنسوجات والملابس إلى الأسواق الأمريكية، وذلك على افتراض أن بروتوكول "الكويز" يقدم مميزات تفضيلية للمنتجات المصرية أكبر مما يوفره نظام الحصص، ويعزز القدرة التنافسية للصادرات المصرية إلى الأسواق الأمريكية (8)،(9)،(11).

(2) ويشير أصحاب هذا الاتجاه المؤيد إلى أن بروتوكول "الكويز" يعد فرصة قوية أمام صناعة المنسوجات والملابس المصرية حيث تمثل 45% من حجم الصادرات الصناعية ويتم تصدير 40% منها إلى السوق الأمريكية، وكانت مصر تعتمد على نظام الحصص الكمية التى يتم تحديدها من خلال الاتفاقيات الثنائية بين الدول المصدرة والمستوردة حتى تم إلغاؤها اعتباراً من يناير 2005م (10)،(11).

(3) ويرى أنصار الاتجاه المؤيد لاتفاقية الكويز أن المفاوض المصرى كان موفقاً عند تحديد المناطق الصناعية المؤهلة قياساً على التجربة الأردنية عام 1998، حيث بدأت بمنطقة واحدة ثم ارتفعت إلى 11 منطقة تضم 62 مشروعاً برأس مال إجمالى يقترب من 400 مليون دينار أردنى، مع مراعاة أن هذه المشروعات مملوكة لمستثمرين أردنيين يديرها منظمون من دول أخرى (الهند، باكستان، تايوان، الفلبين، الصين، ....غيرها).

(4) ويؤكد الاتجاه المؤيد لإتفاقية "الكويز" أنها تتسق مع أولويات التنمية لما تعطيه من دفعة تدعم الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة باعتبارها أهم الصادرات الصناعية فى مجال يستوعب ما لا يقل عن مليون عامل، وأنه ليس من المناسب تسييس الاقتصاد من خلال تناول بروتوكول "الكويز" ولا يجوز إخضاع الاقتصاد للعواطف ويستند فى ذلك على طبيعة التوجهات السياسية والعلاقات التجارية بين كل من مصر وأمريكا والصين (12)،(14).

(5) ويشير انصار هذا الرأى المؤيد لاتفاقية الكويز إلى ان صادرات الأردن إلى أمريكا ارتفعت من 16 مليون دولار عام 1996 إلى 600 مليون دولار عام 2000م، وتزايدت فرص التوظف بعدد 30ألف فرصة عمل خلال نفس الفترة، فضلاً عن ارتفاع المهارات فى العملية الإنتاجية (8)،(11).

ويخلص أنصار الاتجاه المؤيد لاتفاقية الكويز إلى أهمية السوق الأمريكى للمنسوجات والملابس الجاهزة المصرية، حيث يعتبر السوق الأول للصادرات المصرية من منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة، حيث يستوعب ما لا يقل عن 40% من حجم هذه

الصادرات، مما يجعل "اتفاقية الكويز" محوراً استراتيجياً يوفر فرصاً حقيقية متميزة أمام الصناعة والاستثمارات فى هذا المجال.

2- الاتجاه المتحفظ أو المعارض للمناطق الصناعية المؤهلة (الكويز).

وفى مواجهة الاتجاه المؤيد المدافع عن دوافع وأهداف اتفاقية "الكويز" والتوقعات منها، ظهر بوضوح اتجاه آخر يعرض عديد من التحفظات والاعتراضات على اتفاقية "الكويز" ويشكك جودة فى دوافعها وأهدافها وجدوى التوقعات منها، ويسوق أصحاب هذا الاتجاه مجموعة من التبريرات والتوقعات على النحو التالى:

(1) يرى أنصار هذا الاتجاه أن الجانب الإسرائيلى يتوقع ارتفاع صادراته إلى مصر بمقدار 50 مليون دولار وخاصة بعد انخفاض هذه الصادرات من 40 مليون دولار إلى 25 مليون دولار بسبب الانتفاضة منذ عام 2000م (3)

(2) يؤكد البعض من أنصار الاتجاه المتحفظ أن فكرة المناطق الصناعية المؤهلة هى طرح أمريكى بقصد مساندة التعاون الاقليمى من أجل السلام تبنى على مبادرة السلام المصرية الإسرائيلي المستندة على إيجاد مصالح مشتركة بين الطرفين وتمنع أسباب الاعتداء على الأراضى والبيوت(4)

(3) ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الطرح الأوروبى فى ذلك يختلف عن الطرح الأمريكى حيث يشجع الطرح الأوروبى التعاون مع دول أخرى غير إسرائيل ويقبل وجود مكونات من دول عربية وقبرص ومالطة وتركيا بجانب إسرائيل (7)

(4) يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن فكرة المناطق الصناعية المؤهلة تستند إلى القانون الذى أصدره الكونجرس الأمريكى بإنشاء منطقة تجارية حرة أمريكية إسرائيلية لتشجيع دولاً عربية على التعامل مع إسرائيل فى إطار عملية السلام من خلال رفع الرسوم الجمركية على صادرات هذه الدول التى تتضمن مكونات إسرائيلية، (4) ، (11).

(5) ويشير البعض متحفظاً على جوهر وأهداف بروتوكول "الكويز" أن المنتجات المصرية يجب أن تستند على قدرتها التنافسية من خلال جودتها ومزاياها السعرية، وليس على وسطاء لإدخالها إلى السوق الأمريكية، فضلاً عن أهمية التوجه إلى خلق فرص أخرى للمنتجات المصرية فى الأسواق الأوروبية والأفريقية والعربية (5).

(6) ويؤكد أصحاب الاتجاه المتحفظ أو المعترض على اتفاقية "الكويز" بأن الإتفاقية ذات مغزى سياسى حيث أن الحكومة الأمريكية تحتفظ لنفسها بحق القبول أو الرفض للمنطقة التى تحددها حكومة الدول الطرف فى الاتفاقية، كما أن موافقة الكونجرس الأمريكى بالسماح للمنتجات النسجية لأكثر من 60 دولة افريقية ومن دول الكاريبى دخول رسوم جمركية بفتح باب المنافسة القوية أمام المنتجات المصرية فى الأسواق الأمريكية (6)،(7).

(7) ويبرر أصحاب هذا الاتجاه رأيهم المتحفظ أو الرافض لاتفاقية الكويز بأن الصادرات المصرية من المنسوجات خلال عام 2003م-2004كانت حوالى 613 مليون دولار مقابل 559 مليون دولا فى عام 2002م-2003م وأن النسبة الأكبر من هذه الصادرات إلى الأسواق الأوربية (36% من إجمالى صادرات المنسوجات المصرية، بينما كانت نسبة الصادرات من المنسوجات المصرية لا تزيد عن 28% فقط).

(8) ويرى أنصار هذا الاتجاه أن التقرير الذى أعدته لجنة التمويل فى الكونجرس الأمريكى يوحى فى محتواه أنه على مصر أن تنوع فى منتجاتها قدر الإمكان خارج نطاق المنسوجات، ويعد هذا مؤشراً لتضييق الفرص أمام المنسوجات المصرية فى الأسواق الأمريكية، وخاصة مع منح الولايات المتحدة الأمريكية نفس المزايا لمنتجات دول عديدة أخرى (8).

(9) ويتحفظ أنصار هذا الاتجاه على نتائج تجربة "الكويز" في الأردن وخاصة ما يتعلق بفرص التوظيف، حيث كانت النسبة الأكبر من العمالة غير أردنيين، بجانب الإفراط في تشغيل الموظفات الأردنيات لانخفاض أجورهن بمالا يزيد عن 80 دينار أردني شهريا (112 دولار) مقارنة بأجر العامل الإسرائيلي بما لا يقل عن 1000 دولار شهريا، فضلا عن عدم وجود نقابات تحمي العمالة في المناطق الصناعية المؤهلة داخل الأردن مما أدى إلى انتشار ظاهرة فصل وطرد العمال أو إغلاق مصانع كاملة (9).

(10) وتشير هذه الآراء إلى أن 80% على الأقل من الشركات العاملة فى المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن هى غير أردنية ومعظمها أسيوية متخصصة فى الصناعات النسجية والأمتعة، وأن 50% على الأقل من العمالة فى هذه الشركات غير اردنيين وغالبيتهم أسيويين، ولا توجد ضوابط محددة واضحة بشأن الحقوق المادية والمعنوية للعمالة فى هذه الشركات.

(11) ويشير أنصار الاتجاه الرافض أو المتحفظ على الكويز إلى أن إسرائيل هي المستفيد الأول لاستخدامها أراضى واسعة في الأردن ومصر ومن خلال منشآت تقوم الحكومات المصرية والأردنية بحمايتها، فضلا عن تأمين احتياجات هذه المصانع من المياة والعمالة وبتكلفة زهيدة، مع نقل الصناعات الملوثة إلى البيئة الأردنية والمصرية.

(12) ويضيف أنصار هذا الاتجاه تخوفا عميقا من عواقب قبول اتفاقية "الكويز" نتيجة ردود أفعال عديدة من الجمعيات والمؤسسات الدولية المتمسكة بمقاطعة الشركات التي تتعامل مع إسرائيل، ومن أمثلة هذه المؤسسات الكنيسة المشيخية الأمريكية وهي أحد أهم الأمثلة على ذلك (10).

(13) ويشير أصحاب هذا الاتجاة إلى أن إسرائيل قامت بنقل جميع الصناعات الملوثة للبيئة من الأراضي المحتلة إلى الأردن في ثلاث مدن صناعية رئيسية، منها 68 شركة

صناعات كيماوية، 65 شركة صناعات بلاستيكية ومطاطية، 23 شركة للصناعات الدوائية، 39 مصانع طباعة وورق، وفقط 38 شركة تعمل في صناعة المنسوجات والملابس (9)،(11).

(14) ويستدل أنصار هذا الاتجاة غلى عدم جدوى المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن من خلال النسب الداخلة في مكونات منتجات المناطق الصناعية المؤهلة حيث بلغت 7,11 للأردن، 8% لإسرائيل للمنتجات العادية، 7% للمنتجات ذات التقنية العالية،من الأردن والضفة الغربية أو إسرائيل، 65% من أمريكا. وبهذا تصبح هذه المناطق مناطق استيراد وليست تصدير، حيث يوجد ما لا يقل عن 80% مكونات أجنبية (12).

(15) ويزداد مستوى الرفض من أصحاب هذا الرأى لاتفاقية الكويز بالإشارة إلى أن المردود السياسى لها شئ مقطوع به ولا خلاف عليه – يقصدون بذلك التطبيع – فى حين أن المردود الاقتصادى والتنموى فهو غير مؤكد، ويرجع ذلك إلى أن صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى قلاعها بالمحلة الكبرى وكفر الدوار وحلوان ليست فى حالة تمكنها من المنافسة فى الأسواق الأمريكية، نتيجة تراكم الخسائر والتقادم التقنى وتدنى المهارات الفنية والإدارية بها والدليل على ذلك عدم تمكن مصر من الوفاء باحتياجات الحصة التى خصصت لها فى اتفاقية تصدير المنسوجات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعنى هذا أن صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية غير مؤهلة للتنافس مع المنتجات الصينية والهندية فى السوق الأمريكية لتدنى الجودة وارتفاع التكلفة والسعر وضعف القدرة على الالتزام بالوقت وتقديم خدمات تنافسية (12)،(14).

ويخلص أصحاب الاتجاه المتحفظ أو المعترض أن مفهوم "الكويز"يمكن أن يصبح استفزازياً ويلحق ضرراً بعملية السلام إذا ما قامت مصر بتصدير نفس المنتجات وبنفس المواصفات التى بها مكون إسرائيلى على أنه يتضمن مكون عربى أو أنه منتج كاملاً من مكونات مصرية، ولم يحظ هذا المنتج بنفس المزايا للمنتج الذى يتضمن فقط مكونات إسرائيلية.(4)

خامساً: تحليل البيانات ونتائج الدراسة.

1- المفاهيم لدى الأفراد وتصوراتهم عن اتفاقية الكويز.

تُظهر نتائج تحليل البيانات ما يلى:.

1/1- تختلف المفاهيم عن اتفاقية الكويز ما بين القيادات والمديرين فى الشركات التى تقوم بالتصدير حالياً وتلك الشركات التى لا تقوم بالتصدير، كما تختلف المفاهيم بين القيادات والمديرين فى تلك الشركات التى بها شراكة أجنبية والأخرى التى ليس بها شراكة أجنبية.

2/1- يسود لدى القيادات والمديرين فى الشركات التى بها شراكة أجنبية وتقوم بالتصدير المفاهيم التالية:

(1) أن اتفاقية الكويز تمثل فرصة قوية لإنقاذ عديد من المصانع والصناعات مما يبرر إمكانية إمتلاك المستثمر الأجنبى لعقارات فى مصر.

(2) ضعف البعد أو التوجه السياسى في اتفاقية الكويز، وعدم وجود مبرر للمبالغة فى إنهاء تهيئ المجال للتدخل الخارجى فى الشئون الداخلية للدولة.

(3) إن اتفاقية الكويز تؤدى دوراً محدوداً فى عملية السلام وبناء علاقات التعاون مع الشركات الإسرائيلية.

(4) أن وجود ممثلى للطرف الأمريكى وتشكيل اللجنة المشتركة ليس مبرراً للتخوف من ضعف الحياد والموضوعية فى تنفيذ اتفاقية الكويز.

ويوضح الجدول رقم (5) تلك النتائج وهو ما يؤكد صحة الفرض الأول من الدراسة والذى يتضمن توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مفاهيم وإدراكات واتجاهات الأفراد وتوقعاتهم بشأن أبعاد إتفاقية الكويز.

جدول رقم (5)

مفاهيم مفردات الدراسة عن اتفاقية الكويز

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (98)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق
1	اتفاقية "الكويز" هى الفرصة المتاحة لإنقاذ مئات المصانع المصرية من التوقف	%56	%11	%33	%65	%25	%10	%52	%17	%21	%58	%32	%10
2	اتفاقية "الكويز" سوف تفتح الباب للتدخل الخارجى فى الشئون الداخلية للدولة	%28	%52	%20	%21	%63	%16	%18	%47	%35	%34	%53	%13
3	اتفاقية "الكويز" ذات أهداف سياسية ثقافية بجانب أهدافها الاقتصادية	%32	%8	%60	%27	%18	%55	%24	%14	%62	%46	%22	%32
4	نجاح اتفاقية "الكويز" تتيح امتلاك المستثمر الاسرائيلى لأراضى ومنشآت على أرض مصر	%64	%12	%24	%73	%21	%6	%71	%14	%15	%77	%12	%11

تابع : جدول رقم (5)

مفاهيم مفردات الدراسة عن اتفاقية الكويز

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (98)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق
5	إتفاقية "الكويز" هى إمتداد لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما	%31	%48	%21	%24	%58	%18	%23	%38	%39	%37	%46	%17
6	إنشاء لجنة مشتركة لتحديد المنتجين الواقعين داخل المناطق الصناعية المؤهلة يعمق انتماء المنتجين لإسرائيل	%8	%12	%80	%12	%18	%70	%23	%15	%62	%37	%24	%39
7	اجتماع اللجنة المشتركة فى كل من القاهرة والقدس بالتناوب يمثل اعتراف بأن القدس عاصمة إسرائيل	%14	%34	%52	%23	%30	%47	%21	%44	%35	%36	%46	%18
8	أحقية حضور ممثل عن الولايات المتحدة اجتماعات اللجنة المشتركة يرجح مصلحة إسرائيل على مصلحة مصر	%34	%48	%18	%37	%47	%16	%36	%36	%28	%42	%43	%15

2- الإدراكات والتصورات عن مضمون وأبعاد اتفاقية الكويز

تُظهر نتائج تحليل البيانات ما يلى:

1/2- توجد فروق واضحة فى إدراكات وتصورات القيادات والمديرين بشأن مضمون وأبعاد اتفاقية الكويز.

2/2- يسود مستوى مرتفع من الادراكات والتصورات الإيجابية لدى القيادات والمديرين فى الشركات التى تقوم بالتصدير سواء فى الشركات التى بها شراكة أجنبية أو التى ليس بها شراكة أجنبية، وإن كانت الادراكات والتصورات الإيجابية أكثر قوة فى الأولى وخاصة فيما يتعلق بما يلى:

(1) وضوح أهداف اتفاقية الكويز لتحقيق مكاسب ومنافع تخدم أهداف التنمية.

(2) توافق أهداف اتفاقية الكويز مع أهداف الصناعة المصرية وتنمية قدرتها على المنافسة.

(3) تساهم اتفاقية الكويز فى تنمية العلاقة الثنائية بين مصر وأمريكا على أساس التبادل التجارى بدلاً من المساعدات الاقتصادية.

(4) تساهم اتفاقية الكويز فى تدعيم الاستقرار السياسى وحرية التجارة فى المنطقة وتشجع وتيسر تدفق رءوس الأموال الأجنبية إلى مصر.

(5) تساهم اتفاقية الكويز فى تدعيم أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

3/2- وعلى عكس ذلك، توجد مجموعة من الادركات والتصورات السلبية لدى قيادات ومديرى الشركات التى لا تقوم بالتصدير حالياً وبصفة خاصة تلك الشركات التى ليس بها شراكة أجنبية.

ويوضح الجدول رقم (6) التالى هذه المؤشرات، وهو ما يؤكد صحة الفرض الأول من الدراسة والذى يتضمن توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مفاهيم وادراكات واتجاهات الأفراد وتوقعاتهم بشأن أبعاد اتفاقية الكويز.

جدول رقم (6)

إدراكات وتصورات مفردات الدراسة لمضمون وأبعاد إتفاقية الكويز

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (98)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق
1	اتفاقية "الكويز" تساهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية	%77	%14	%9	%28	%42	%30	%53	%36	%11	%26	%57	%17
2	اتفاقية "الكويز" تنمى العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية	%57	%8	%35	%62	%18	%20	%48	%14	%38	%52	%28	%20
3	اتفاقية "الكويز" تهيئ المناخ السياسى لحرية التجارة	%82	%4	%14	%32	%17	%51	%48	%23	%29	%34	%46	%20
4	اتفاقية "الكويز" تشجع وتيسر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر	%80	%8	%12	%30	%35	%35	%45	%31	%24	%32	%42	%26
5	اتفاقية "الكويز" تدعم الاستقرار السياسى فى المنطقة	%83	%12	%5	%32	%24	%44	%52	%34	%14	%28	%52	%20
6	اتفاقية "الكويز" تساهم فى الاستقرار الاقتصادى فى مصر	%64	%14	%22	%57	%23	%40	%62	%18	%20	%47	%43	%10
7	عدد المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر مناسباً بالمقارنة التجربة الأردنية	%11	%15	%74	%38	%27	%35	%17	%38	%45	%22	%36	%42

تابع: جدول رقم (6)

إدراكات وتصورات مفردات

الدراسة لمضمون وأبعاد إتفاقية الكويز

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (98)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق
8	بروتوكول "الكويز" يساهم فى رفع معدلات الاستثمار المحلى فى مصر	%73	%6	%21	%62	%23	%15	%68	%12	%20	%44	%32	%24
9	بروتوكول "الكويز" ينمى العلاقة الثنائية بين مصر والولايات المتحدة على أساس التبادل التجارى بدلاً من المساعدات الاقتصادية	%84	%4	%12	%64	%22	%14	%76	%17	%7	%52	%27	%21
10	توجد أهداف واضحة محددة لاتفاقية "الكويز" فى صورة مكاسب ومنافع يتم العمل لتحقيقها	%93	%3	%4	%57	%24	%98	%82	%7	%11	%48	%37	%15
11	تتفق اتفاقية "الكويز" تتمش مع أهداف الصناعة للمصرية وتنمية قدرتها على المنافسة	%88	%6	%6	%48	%33	%19	%74	%18	%8	%43	%36	%21

تابع: جدول رقم (6)

إدراكات وتصورات مفردات

الدراسة لمضمون وأبعاد إتفاقية الكويز

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (98)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق
12	اتفاقية "الكويز" خطوة من خطوات إنشاء مشروع الشرق أوسطى الكبير	%18	%14	%68	%24	%53	%23	%23	%43	%34	%42	%36	%22
13	اتفاقية "الكويز" أداة لمواجهة مقاطعة التعامل مع إسرائيل	%12	%8	%89	%43	%27	%30	%25	%23	%52	%56	%27	%17
14	التوقيع على اتفاقية "الكويز" هو نتاج ضغوط أمريكية على الحكومة المصرية	%8	%14	%78	%24	%52	%24	%23	%37	%40	%42	%23	%35
15	اشتراط وجود مكون من المنتجات الإسرائيلية يوفر فرصاً أمام إسرائيل للتجسس الصناعى على مصر	%14	%26	%60	%22	%28	%50	%27	%32	%41	%38	%34	%28

3- الاتجاهات بشأن دوافع وأهداف اتفاقية الكويز وأهميتها

تُظهر نتائج تحليل البيانات ما يلى:

1/3- يوجد تباين واضح فى اتجاهات قيادات ومديرى الشركات والمصانع تجاه اتفاقية الكويز فيما يتعلق بدوافعها وأهدافها وأهميتها، حيث تختلف هذه الاتجاهات ما بين قيادات ومديرى الشركات التى بها شراكة أجنبية والتى ليس بها شراكة أجنبية،

وكذلك تختلف ما بين الشركات التى تقوم حالياً بالتصدير والأخرى التى لم تصدر بعد.

2/3- تتصف الاتجاهات لدى قيادات ومديرى الشركات التى تقوم بالتصدير بما يلى:

(1) تعد اتفاقية الكويز هى السبيل الوحيد المناسب عن الاتفاقيات التى وقعتها مصر مع دول عديدة ولم تؤت ثمارها.

(2) يمكن للمنتجات المصرية، من خلال اتفاقية الكويز، أن تحقق ميزة تنافسية من خلال تطور الجودة وترشيد التكلفة وتحسين الحوافز.

3/3- تتصف اتجاهات القيادات والمديرين فى الشركات التى لا تقوم بالتصدير بعد، وبصفة خاصة العاملة فى شركات بها شراكة أجنبية، بما يلى:

(1) بناء وتنمية القدرة التنافسية للمنتجات المصرية من خلال الجودة والخدمة المتميزة يعد بديلاً لاتفاقية الكويز.

(2) الطرح الأوربى للتعاون الاقتصادى والذى يسمح بوجود مكونات متنوعة من المدخلات ومنها العربية، يعد افضل من الطرح الأمريكى فى اتفاقية الكويز. كما أن أسواق الكوميسا والأسواق العربية تعد أفضل للمنتجات المصرية من السوق الأمريكى.

(3) أنه من خلال المزايا الضريبية والحوافز الجمركية والتصديرية يمكن تحقيق مزايا تنافسية للمنتج المصرى أفضل مما تحققه الكويز.

ويوضح الجدول رقم (7) هذه المؤشرات وهو ما يؤكد صحة الفرض الأول من الدراسة والذى يتضمن توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مفاهيم وادراكات واتجاهات الأفراد وتوقعاتهم بشأن أبعاد اتفاقية الكويز.

جدول رقم (7)

اتجاهات مفردات الدراسة نحو اتفاقية الكويز

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (98)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق
1	الطرح الأوربي لتشجيع التعاون أفضل من الطرح الأمريكي من خلال قبول مكونات من دول عديدة منها دول عربية شأنها شأن المكون الإسرائيلى	%18	%22	%60	%42	%17	%41	%24	%38	%38	%42	%37	%21
2	اتفاقية "الكويز" هى بديل سليم لعدد من الاتفاقيات التى وقعتها مصر مع دول عديدة لم تؤت ثمارها	%82	%12	%6	%32	%37	%31	%51	%28	%21	%32	%42	%26
3	اتفاقية "الكويز" لم تحقق مكاسب حقيقية قوية للأردن	%22	%17	%61	%28	%64	%8	%22	%36	%42	%42	%33	%25
4	من خلال بناء وتنمية القدرة التنافسية للمنتجات المصرية من حيث الجودة والتكلفة يمكن الاستغناء عن اتفاقية الكويز	%53	%27	%20	%62	%27	%11	%48	%32	%20	%73	%18	%9
5	السوق والشراكة الأوربية تعتبر بديل مناسب للمنتجات المصرية للتصدير من المناطق الصناعية المؤهلة	%22	%27	%51	%47	%20	%33	%32	%38	%30	%47	%35	%12

تابع : جدول رقم (7)

اتجاهات مفردات الدراسة نحو اتفاقية الكويز

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (572)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	محدد	غير موافق	موافق	محدد	غير موافق	موافق	محدد	غير موافق	موافق	محدد	غير موافق
6	إقامة مناطق صناعية خاصة فى مصر تتمتع بإعفاءات ضريبية وجمركية وحوافز تصديرية تحقق نتائج أفضل من المنافع المحتملة من اتفاقية "الكويز"	%32	%46	%22	%34	%43	%24	%34	%32	%34	%37	%38	%25
7	أسواق الكوميسا والسوق العربية وأسواق الدول الثمانى الاسلامية يمكن أن تكون بديلاً أفضل لتصدير المنتجات المصرية عن الأسواق الأمريكية من خلال "الكويز"	%30	%6	%64	%25	%16	%59	%25	%15	%60	%48	%24	%28
8	يمكن تحقيق ميزة تنافسية للمنتجات المصرية من خلال تحسين الجودة وتخفيض التكلفة والانضباط فى التسليم لمواجهة المنافسة من المنتجات الهندية والتركية ودول جنوب أمريكا	%72	%5	%23	%60	%21	%19	%69	%13	%18	%41	%29	%30
9	تحرص إسرائيل على اتفاقية الكويز لصغر حجم السوق الإسرائيلية وحاجتها إلى إنشاء سوق موازية من خلال مناطق التجارة الحرة مع أمريكا وبريطانيا بجانب دول أخرى مثل مصر والأردن وتركيا وفلسطين	%32	%49	%19	%27	%61	%12	%20	%35	%45	%39	%48	%13

4- التوقعات من تطبيق اتفاقية الكويز

تظهر نتائج تحليل البيانات ما يلى:

1/4- تختلف توقعات قيادات ومديرى الشركات والمصانع بصورة واضحة من تطبيق اتفاقية الكويز حيث ترتفع التوقعات الإيجابية بدرجة كبيرة لدى القيادات والمديرين فى الشركات التى بها شراكة أجنبية، وبصفة خاصة تلك التى تقوم بالتصدير حالياً، وذلك بالمقارنة بالشركات والمصانع التى ليس بها شراكة أجنبية ولا تقوم بالتصدير حالياً.

2/4- تتمثل أعلى مستويات التوقعات الإيجابية من اتفاقية الكويز فيما يلى:

(1) خلق فرص عمل جديدة والمساهمة فى حل مشكلة البطالة.

(2) تدعيم عدد من الشركات والصناعات والمنتجات وكذلك بعض المدن الصناعية فى استرداد مكانتها فى السوق لعالمى.

(3) ستدفع اتفاقية الكويز إلى إنشاء مجموعة من معامل الفحص والاختبارات ومراكز التصميم وتطوير المواصفات والتى تساهم فى تحسين جودة المنتج المصرى وتدعيم موقفة التنافسى.

3/4 تتمثل أهم البنود التى ترى مجموعة من قيادات ومديرى الشركات أنها مصادر للتوقعات السلبية فيما يلى:

(1) غياب الحماية والمحافظة على حقوق العمالة فى المناطق الصناعية المؤهلة مثل ما تشير إليه الإحصاءات فى تجربة الكويز بالأردن.

(2) احتمال أن ترفع إسرائيل حصتها من خلال المبالغة فى تكلفة الدراسات والبحوث والتصميمات.

(3) إحتمال أن تكتفى الشركات والمصانع المصرية باستكمال حصتها فى المنتج المشترك من خلال الخامات والمواد الأولية فقط.

ويوضح الجدول رقم (8) هذه المؤشرات وهو ما يؤكد ثبات الفرض الثالث من الدراسة والذى يتضمن توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين رؤية الأفراد بشأن القدرات والإمكانيات للاستفادة من الكويز.

جدول رقم (8)

توقعات مفردات الدراسة من تطبيق اتفاقية "الكويز"

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (572)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق
1	بروتوكول "الكويز" سيدفع بعض الصناعات أو المنتجات المصرية إلى استرداد مكانتها الريادية فى الصناعة والتصدير	%83	%3	%14	%60	%18	%22	%78	%20	%2	%54	%29	%17
2	بروتوكول "الكويز" سيدعم بعض المدن الصناعية فى مصر لتحقيق موضع الريادة فى التصنيع والتصدير	%87	%4	%9	%54	%22	%24	%82	%7	%13	%49	%31	%20
3	بروتوكول "الكويز" يدعم إنشاء معامل للفحص واختبارات الجودة لدعم المنتجات المصرية وفق أسس ومعايير الجودة الدولية	%72	%20	%8	%57	%25	%18	%79	%14	%7	%42	%35	%23
4	بروتوكول "الكويز" يدعم إنشاء مراكز للتصميمات وتطوير مواصفات المنتجات المصرية وفق أسس ومعايير الجودة الدولية	%73	%18	%9	%62	%23	%15	%81	%11	%8	%47	%28	%25
5	بروتوكول "الكويز" سوف يؤدى إلى زيادة نسبة التوظيف للعمالة المصرية، من خلال اشتراط ان لا تقل نسبة العمالة المصرية عن 75% فى مشاريع المناطق الصناعية المؤهلة	%92	%4	%3	%58	%27	%15	%84	%9	%7	%42	%31	%27
6	تساهم اتفاقية "الكويز" فى علاج مشكلة البطالة من خلال إيجاد فرص عمل عديدة بالمناطق الصناعية المؤهلة	%88	%5	%7	%53	%24	%23	%78	%12	%10	%36	%34	%30
7	توجد مبالغة واضحة فى المكاسب الاقتصادية التى حققتها الأردن من اتفاقية "الكويز"	%22	%31	%47	%48	%37	%15	%32	%24	%44	%53	%27	%20

تابع: جدول رقم (8)

توقعات مفردات الدراسة من تطبيق اتفاقية "الكويز"

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (572)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق
8	يمكن أن تحقق إسرائيل نسبة أعلى من 11.7% من خلال تكلفة التصميم والبحوث والتطوير والمصروفات التسويقية	%42	%33	%25	%57	%21	%22	%47	%35	%18	%71	%19	%10
9	يخش أن تستوفى مصر نسبتها 11.7% من المواد الخام والنفقات العامة	%38	%36	%16	%64	%23	%13	%37	%34	%29	%68	%23	%9

5- رؤية القيادات والمديرين لإمكانيات وقدرات المنظمة فى الاستفادة من اتفاقية الكويز

تظهر نتائج تحليل البيانات ما يلى:.

1/5- تتباين رؤية قيادات ومديرى الشركات والمصانع بصورة واضحة بشأن إمكانيات وقدرات الشركات والمصانع بالمناطق المؤهلة صناعياً وما لديها من نقاط قوة وما بها من نقاط ضعف سوف تؤثر فى قدرتها التنافسية والاستفادة من اتفاقية الكويز.

2/5- كما تتباين رؤية قيادات ومديرى الشركات حول الفرص والقيود أو التهديدات التى تواجه المنتج المصرى فى الأسواق الأمريكية.

3/5- تشير نسبة كبيرة من قيادات ومديرى الشركات والمصانع إلى أن أهم نقاط الضعف التى تقيد القدرة التنافسية للمنتج المصرى فى الأسواق الأمريكية ما يلى:

(1) عدم ملاءمة النظام المصرفى ونظم الجمارك والضرائب.

(2) تعقيد نظام الاسترداد الضريبى.

(3) ضعف القدرات الذاتية لدى الشركات والمصانع لتطوير منتجاتها وترشيد تكلفتها.

4/5- يشير عدد محدود من الردود، وخاصة من قيادات ومديرى الشركات التى بها شراكة أجنبية وتقوم بالتصدير، إلى وجود مجموعة من المقومات يمكن

الاستفادة منها فى تدعيم الاستفادة منها فى تدعيم القـدرة التنافسـية للمنـتج المصرى فى الأسواق الأمريكية.

5/5- ترى نسبة كبيرة من القيادات والمديرين أنه رغم اتساع الأسواق الأمريكية إلاّ أن المنتج المصرى يمكن أن يواجه قيود وتهديدات متنوعة وقوية لما تتيحـه الولايات المتحدة الأمريكية من فرص ومزايا لمنتجات بلدان أخرى.

ويوضح الجدول رقم (9) هذه المؤشرات وهو ما يثبت صحة الفرض الثانى مـن الدراسة والذى يتضمن توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين رؤيـة الأفـراد بشأن القدرات والإمكانيات للاستفادة من الكويز.

6- مقومات تفعيل تطبيق اتفاقية الكويز

تظهر نتائج تحليل البيانات ما يلى:

1/6- يوجد تفاوت – ليس كبيراً – بين قيادات ومديرى الشركات والمصانع بشأن المقومات اللازمة لتفعيل تطبيق اتفاقية الكويز.

2/6- ترى قيادات ومديرى الشركات والمصانع التى بها شراكة أجنبية، وبصفة خاصة تلك الشركات والمصانع التى تقوم بالتصدير حالياً أن أهم مقومات تفعيل اتفاقية الكويز تتمثل فى:

(1) تطوير نظم التصدير.

(2) معالجة مشكلات التأمين على الصادرات.

3/6- ترى قيادات ومديرى الشركات والمصانع التى ليس بها شراكة أجنبية، وبصفة خاصة تلك التى لا تقوم بالتصدير حالياً أن أهم مقومات تفعيل الكويز تتمثل فى:

(1) توفير متطلبات تنمية الصادرات.

(2) تطوير نظم التعريفة الجمركية.

(3) تنمية وتطوير وسائل التسويق.

(4) دعم الاستثمار الزراعى والصناعى لأغراض التصدير.

ويوضح الجدول رقم (11) تلك المؤشرات، وهو ما يثبت صحة الفرض الثانى من الدراسة والذى يتضمن توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين رؤية الأفراد بشأن القدرات والإمكانيات للاستفادة من الكويز.

جدول رقم (9)

رؤية مفردات الدراسة لنقاط القوة ونقاط الضعف التى تواجه اتفاقية "الكويز"

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (572)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق
1	يصعب على الشركات والمصانع المصرية تحقيق المنافع المستهدفة من بروتوكول "الكويز" ما لم يتم حل مشكلاتها مع الجهاز المصرفى والجمارك والضرائب	%81	%9	%10	%31	%37	%32	%41	%29	%30	%30	%41	%29
2	تعقد نظم الاسترداد الضريبى على المنتجات المصرية يعد أحد أهم العقبات للاستفادة من اتفاقية "الكويز"	%84	%12	%4	%35	%23	%42	%55	%32	%13	%32	%51	%17
3	قصور التمويل أمام المستثمرين عقبة أمام الشركات والمصانع بالمناطق الصناعية المؤهلة	%61	%14	%25	%66	%18	%16	%52	%17	%31	%57	%16	%27
4	توجد نقاط قوة لدى المستثمرين فى المناطق الصناعية المؤهلة يمكن الاستفادة منها لتحقيق أهداف اتفاقية "الكويز"	%82	%12	%6	%39	%20	%41	%61	%11	%18	%42	%28	%30
5	توجد نقاط ضعف لدى المستثمرين فى المناطق الصناعية المؤهلة يمكن أن تقلل من قدرتهم للاستفادة من اتفاقية "الكويز"	%14	%28	%58	%42	%17	%41	%33	%26	$41	%67	%28	%5
6	الإمكانيات والقدرات الذاتية لدى الشركات المصرية فى المناطق المؤهلة صناعياً تمكنها من توسيع نطاق الانتفاع من اتفاقية "الكويز"	%81	%15	%4	%62	%27	%11	%71	%14	%15	%42	%37	%21

جدول رقم (10)

رؤية مفردات الدراسة للفرص والقيود أمام تطبيق اتفاقية "الكويز"

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (572)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق
1	موافقة الكونجرس الأمريكى للسماح بالمنتجات النسجية لأكثر من 60 دولة من الدول الأفريقية ودول الكاريبى بدخول السوق الأمريكية يقلل فائدة اتفاقية "الكويز" للصادرات المصرية.	%22	%34	%44	%36	%38	%26	%39	%35	%26	%42	%37	%21
2	المنتجات المصرية فى المناطق الصناعية المؤهلة تتمتع بمزايا يمكنها للاستفادة من الفرص التى توفرها اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة	%81	%11	%8	%36	%17	%47	%59	%9	%22	%45	%31	%24
3	إستيعاب السوق الأمريكية لما يقرب من 40% من صادرات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية يعتبر ميزة أمام المنتجات المصرية فى المناطق الصناعية المؤهلة	%84	%13	%3	%36	%28	%36	%54	%36	%10	%26	%50	%24
3	توجد فرص عديدة فى السوق الأمريكية يمكن للمستثمرين فى المناطق الصناعية المؤهلة الاستفادة منها من خلال اتفاقية "الكويز"	%68	%18	%14	%61	%24	%25	%52	%18	%30	%50	%26	%24
4	توجد قيود وتهديدات فى السوق الأمريكية يمكن أن تقلل من قدرة المستثمرين فى المناطق الصناعية المؤهلة للاستفادة من اتفاقية "الكويز"	%17	%31	%52	%43	%18	%39	%32	%25	%43	%71	%26	%3

جدول رقم (11)

مقومات تفعيل اتفاقية "الكويز" لتحقيق أهدافها

م	العبارات	شركات بها شراكة أجنبية						شركات ليس بها شراكة أجنبية					
		تقوم بالتصدير(168)			لم تصدر بعد (572)			تقوم بالتصدير(386)			لم تصدر بعد (572)		
		موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق	موافق	غير محدد	غير موافق
1	تتوقف قدرة الشركات والمصانع المصرية للاستفادة من بروتوكول "الكويز" على وضع سياسات جديدة لدعم الاستثمار الصناعى والزراعى لأغراض التصدير	%68	%17	%15	%71	%22	%7	%72	%14	%24	%58	%18	%24
2	اتفاقية "الكويز" لن تحقق المنافع المستهدفة للمنتجات المصرية ما لم تكتمل عوامل تنمية الصادرات المصرية	%83	%11	%6	%34	%31	%35	%44	%24	%32	%37	%37	%26
3	التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج تحد من قدرة المنتجات المصرية على التصدير أمام المناطق الصناعية المؤهلة	%74	%14	%12	%78	%18	%4	%63	%28	%9	%63	%25	%12
4	تعقد إجراءات التصدير أمام المنتجات المصرية تقلل من الاستفادة من المزايا التى تتيحها اتفاقية "الكويز"	%78	%16	%6	%72	%20	%8	%68	%22	%10	%75	%13	%12
5	مشاكل تسويق منتجات التصدير عقبة أمام المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر	%18	%23	%59	%77	%13	%10	%38	%12	%50	%72	%14	%14
6	مشاكل التأمين على الصادرات من المنتجات المصرية تقلل القدرة التنافسية للشركات والمصانع بالمناطق الصناعية المؤهلة.	%73	%8	%19	%36	%27	%37	%41	%22	%37	%22	%36	425

7- العلاقات الارتباطية بين المفاهيم والإدراكات لدى الأفراد عن اتفاقية الكويز واتجاهات وتوقعات الأفراد من الاتفاقية:

1/7- توجد علاقات ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين مكونات مفاهيم وإدراكات الأفراد عن اتفاقية الكويز واتجاهاتهم وتوقعاتهم من هذه الاتفاقية.

2/7- ظهرت أعلى مستويات العلاقة الارتباطية بين المتغيرات التالية:

(1) التخوف من الأهداف السياسية لاتفاقية الكويز يدعم الاتجاه إلى تفضيل الطرح الأوربى كبديل لاتفاقية الكويز.

(2) انخفاض الثقة فى جدوى اتفاقية الكويز للأردن يدعم الاتجاه بالتخوف من الانتماء للسوق الأمريكى والمنتج الإسرائيلى.

(3) ضعف مؤشرات فوائد الاتفاقية للأردن يدعم توقعات فتح أبواب الاقتصاد المصرى للتدخل الخارجى ولأهداف سياسية.

(4) عدم وضوح الأهداف الحقيقية الاتفاقية الكويز يدعم الاتجاه بوجود بدائل سليمة أفضل من الاتفاقية للاقتصاد المصرى.

(5) خصائص ومتطلبات التنمية الاقتصادية فى مصر تتطلب البحث عن بدائل أكثر ملاءمة لها من اتفاقية الكويز.

(6) التخوف من انتماء المنتجين المصريين واعتمادهم على السوق الأمريكى والمنتج الإسرائيلى يؤدى ضعف الرغبة والقدرة لتنمية القدرة التنافسية للمنتج المصرى ليعتمد على قدرته التنافسية.

(7) الاعتقاد بضعف ما حققته الأردن من منافع ينمى الاتجاه بضعف المنافع لمصر والتشكك فى الأهداف الاقتصادية للإتفاقية.

(8) الاعتقاد باستهداف اتفاقية الكويز لفتح أبواب الاقتصاد المصرى للتدخل الخارجى يعمق الاتجاه إلى تعظيم توقعات المنافع من الطرح الأوربى والسوق والشراكة الأوربية.

(9) الاتجاه إلى تفضيل منهج المزايا والاعفاءات الضريبية لتنمية القدرة التنافسية كبديل عن اتفاقية الكويز التى ستفتح الأبواب للتدخل الخارجى.

(10) الاعتقاد بأن اتفاقية الكويز لن يترتب عليها تدفق رؤوس الأموال، وأن هناك بدائل سليمة غيرها لتحقيق ذلك.

3/7- تشكلت الاتجاهات والتوقعات السلبية لدى الأفراد تجاه اتفاقية الكويز بصورة واضحة من خلال ما يلى:

(1) الاعتقاد بوجود بدائل سليمة أكثر جدوى وأقل مخاطر.

(2) التشكك فى المنافع الحقيقية التى حققتها الأردن من الاتفاقية.

(3) تفضيل الطرح الأوربى والسوق والشراكة الأجنبية.

(4) الاعتقاد بأن منهج منح المزايا والإعفاءات هو الأكثر جدوى لبناء القدرة التنافسية للمنتج المصرى.

4/7- تمثلت أهم المجالات للمفاهيم والإدراكات لدى الأفراد عن اتفاقية الكويز فيما يلى:

(1) الاعتقاد بوجود أهداف سياسية قوية لاتفاقية الكويز.

(2) الاعتقاد بأن الاتفاقية سوف تفتح أبواب الاقتصاد المصر للتدخل الأجنبى.

(3) الاعتقاد بأن المنتج المصرى سيعتمد على السوق الأمريكية وليس على تنمية قدراته التنافسية.

ويوضح الجدول رقم (12) تلك المؤشرات الخاصة بالعلاقات الارتباطية بين المفاهيم والإدراكات لدى الأفراد عن اتفاقية الكويز واتجاهاتهم وتوقعاتهم منها، وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث والذى يتضمن وجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المفاهيم لدى الأفراد وإدراكاتهم عن اتفاقية الكويز واتجاهاتهم وتوقعاتهم منها.

جدول رقم (12)

معاملات الارتباط بين المفاهيم والادركات لدى الأفراد واتجاهاتهم وتوقعاتهم من اتفاقية "الكويز"

الاتجاهات والتوقعات من الكويز المفاهيم والإدراكات بشأن الكويز	الطرح الأوربى أفضل	بديل سليم عن غيرها	غير مجدية للأردن	بديل تنمية القدرة التنافسية	السوق والشراكة الأوربية أفضل	الاعفاءات الضريبية
1- فرصة لإنقاذ المصانع	0.74-**	0.83-**	0.64-*	0.57-*	0.67-**	0.42-
2- أبواب التدخل الخارجى	0.83-**	0.56-*	0.94+**	0.65-*	0.77-**	0.82-**
3- أهداف سياسية	0.94-**	0.63-*	0.87+**	0.79-**	0.62-*	0.83-**
4- الانتماء للسوق الإسرائيلى	0.73-**	0.74-**	0.94+**	0.87-**	0.51-**	0.77-**
5- التنمية الاقتصادية	0.53-*	0.91+**	0.68-	0.71-**	0.54-*	0.73-**
6- تدفق رؤوس الأموال	0.63-**	0.82+**	0.81-**	0.57-**	0.43-**	0.58-*
7- تنمية العلاقات الثنائية	0.37-*	0.79+**	0.79-**	0.64-*	0.71-**	0.64-**
8- وضوح الأهداف	0.73-**	0.94+**	0.84-**	0.68+*	0.44-*	0.62-*

(**) علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01%

(*)علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05

8- العلاقات الارتباطية بين اتجاهات الأفراد بشأن اتفاقية الكويز ورؤيتهم لقدرات وإمكانيات المنظمات المصرية ومقومات تفعيل تطبيق الاتفاقية.

تظهر نتائج تحليل البيانات ما يلى:

1/8- توجد علاقات ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين غالبية مكونات اتجاهات الأفراد ورؤيتهم لقدرات وإمكانيات المنظمات من جانب ومتطلبات تفعيل تطبيق اتفاقية الكويز من جانب آخر.

2/8- تمثلت أولويات مقومات تفعيل تطبيق اتفاقية الكويز وفق الترتيب التالى:

(1) تطوير الجهاز المصرفى ونظم التصدير.

(2) تنمية وتطوير جودة المنتجات المصرية.

(3) تطوير نظم الاسترداد الضريبى والتأمين على الصادرات.

(4) تنمية القدرات الذاتية التنافسية فى المنتجات المصرية.

3/8- كانت أقل العناصر تأييداً من الأفراد لتفعيل تطبيق اتفاقية الكويز هى:

(1) توفير فرص التمويل.

(2) توسيع المزايا الخاصة من الجمارك فى السوق الأمريكى.

4/8- كانت أهم مكونات الاتجاهات ورؤية الأفراد لإمكانيات وقدرات المنظمات المصرية تحديداً لمقومات تفعيل تطبيق اتفاقية الكويز وفق الترتيب التالى:

(1) الاعتقاد باتجاه وقدرة إسرائيل على التحايل من خلال المبالغة فى التكلفة.

(2) التشكك فى استفادة الأردن من الاتفاقية.

(3) تقليل الفرص أمام المنتجات المصرية لبناء وتنمية قدرتها الذاتية التنافسية.

(4) ضآلة الفرص لخلق وظائف جديدة وزيادة فرص التوظف أمام العمالة المصرية.

5/8- يمكن أن يساهم تطوير الجهاز المصرفى ونظم التصدير فى بناء وتنمية الاتجاهات والقدرات الذاتية لدى المنظمات المصرية من خلال:

(1) الاستفادة من القيود والصعوبات التى واجهت التجربة الأردنية.

(2) مراجعة أسس وضوابط منح الإعفاءات الضريبية.

(3) المساهمة فى البحوث والتطوير لتنمية القدرة التنافسية الذاتية.

(4) تشجيع المنظمات المصرية لخلق فرص عمل جديدة أمام العمالة المصرية.

6/8- ترى مفردات الدراسة أن منهج تحسين جودة المنتج المصرى يمكن أن يتحقق من خلال:

(1) تنمية ودعم بناء معامل الاختبار ومراكز تحسين الجودة.

(2) تفضيل الطرح الأوربى الذى يعتمد على القدرة التنافسية الذاتية للمنتج المصرى.

ويوضح الجدول رقم (13) تلك المؤشرات الخاصة بالعلاقة بين اتجاهات الأفراد تجاه اتفاقية الكويز ورؤيتهم لقدرات وإمكانيات المنظمات المصرية من جانب، ومقومات تفعيل تطبيق الاتفاقية من جانب آخر. وهو ما يثبت صحة الفرض الرابع من الدراسة والذى يتضمن وجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الأفراد بشأن اتفاقية الكويز ورؤيتهم لقدرات وإمكانيات المصانع والشركات المصرية ومقومات تفعيل تطبيق الاتفاقية لتحقيق المنافع المستهدفة منها.

جدول رقم (13)

معاملات الارتباط بين اتجاهات الأفراد ورؤيتهم للقدرات والإمكانيات لدى المنظمات ومقومات تفعيل تطبيق اتفاقية الكويز

مقومات تفعيل الكويز / الاتجاهات والرؤية للإمكانيات والقدرات	تطوير الجهاز المصرفى ونظم التصدير	تطوير نظم الاسترداد الضريبى والتأمين على الصادرات	توفير فرص التمويل	تنمية القدرات الذاتية	المزايا الخاصة من الجمارك فى السوق الأمريكى	جودة المنتجات المصرية
1- الطرح الأوربى أفضل	+0.64*	+0.72**	+0.68**	+0.75*	+0.82**	+0.94**
2- الكويز بديل أفضل من غيرها	-0.53*	+0.42*	-0.63*	+0.47	+0.28	-0.46**
3- الكويز لم تكن مقيدة للأردن	+0.94*	+0.82**	+0.73**	+095**	+0.24	+0.82**
4- تنمية القدرة التنافسية أفضل	+0.87*	+0.84**	+0.76**	+0.97*	+0.62**	+0.27
5- السوق الأوربى أفضل	-0.53*	-0.61**	-0.34	-0.76**	+0.87**	+0.88**
6- الإعفاءات الضريبية أفضل	+0.94*	+0.98**	+0.76*	+0.28	+0.89**	+0.23
7- إسترداد مكانة المنتج المصرى	+0.82*	+0.74**	+0.76**	+0.94*	+0.26	+0.18
8- تنمية دعم المعامل والمراكز	+0.57	+0.64**	+0.73**	+0.79*	+0.46	+0.96**
9- زيادة فرص التوظف	+0.86*	+0.72**	+0.83**	+0.87*	+0.39	+0.41
10- قدرة إسرائيل على التحايل فى التكلفة	+0.87*	+0.91**	+0.84**	+0.17	+0.28	+0.86**

(**) علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01%

(*)علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05

سادساً: التوصيات

1- فيما يتعلق بالمفاهيم والتصورات لدى الأفراد عن اتفاقية الكويز

1/1- تنمية المفاهيم والتصورات الإيجابية تجاه اتفاقية الكويز وخاصة ما يتعلق بالجوانب التالية:

(1) ما يمكن أن تساهم فيه اتفاقية الكويز لفتح أسواق أمام المصانع والشركات الحالية.
(2) وضوح الأهداف الاقتصادية ودورها فى تحقيق التنمية.
(3) مساهمة اتفاقية الكويز فى تطوير وتنمية القدرة الذاتية التنافسية للمنتج المصرى.

2/1- تصحيح المفاهيم والتصورات السلبية تجاه اتفاقية الكويز وخاصة ما يتعلق بالجوانب التالية:

(1) عدم مساهمة اتفاقية الكويز فى تحقيق أهداف سياسية تتضمن التداخل فى الشئون الداخلية والسيطرة على ممتلكات الدولة.
(2) ضعف احتمال عدم موضوعية دور الطرف الأمريكى فى تطبيق إتفاقية الكويز.

2- فيما يتعلق باتجاهات الأفراد تجاه اتفاقية الكويز

1/2- تنمية الاتجاهات الاتجاهات الإيجابية تجاه الاتفاقية وخاصة ما يتعلق بما يلى:

(1) اتفاقية الكويز تمثل فرصة أمام المصانع والشركات المصرية.
(2) إتفاقية الكويز تمكن المنتجات المصرية من تنمية قدراتها التنافسية الذاتية بتحسين الجودة وترشيد التكلفة.
(3) إمكانية الاستفادة من المزايا التى تمنحها الولايات المتحدة فى الأسواق الأمريكية أمام المنتجات المصرية.

2/2- تصحيح الاتجاهات السلبية تجاه اتفاقية الكويز وخاصة ما يتعلق بما يلى:

(1) أن اتفاقية الكويز لا تقلل من فرص الاستفادة من الطرح الأوربى والسوق والشراكة الأوربية.
(2) إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية وتنمية فرص الاستفادة من اتفاقية الكويز للمنتجات المصرية.
(3) إن اتفاقية الكويز لا تمنع من الاستفادة من أسواق الكوميسا والسوق العربية وأسواق الدول الثمانى الإسلامية.
(4) إمكانية المنظمات المصرية من التعامل الواع مع اتجاهات إسرائيل للتحايل من خلال عناصر التكلفة لحصتها فى المنتجات التى يتم تصديرها للأسواق الأمريكية.

3- فيما يتعلق بالتوقعات من اتفاقية الكويز ورؤيـة الأفـراد لقـدرات وإمكانيـات المنظمات للاستفادة منها:

1/3- تنمية التوقعات الإيجابية لدى الأفراد بشأن اتفاقية الكويز وخاصة ما يتعلـق بما يلى:

(1) تمكين بعض الصناعات والمنتجات والمناطق الصناعية المصـرية مـن اسـترداد مكانتها التنافسية.

(2) تنمية الرغبة فى إنشاء معامل الأبحاث ومراكز الاختبارات التى تساهم فى تحسـين جودة المنتجات المصرية.

(3) تنمية الرغبة فى تحسين المواصفات الفنية ووضع ضوابط ترشيد التكلفـة لتـدعيم القدرة التنافسية الذاتية.

2/3- تصحيح التوقعات السلبية لدى الأفراد بشأن الاتفاقية وخاصة ما يتعلق بمـا يلى:

(1) إمكانية أن تساهم الاتفاقية فى خلق فرص توظف جديدة للعمالة المصرية والمساهمة فى حل مشكلة البطالة.

(2) القدرة على التعامل مع اتجاهات إسرائيل لتحسين حصتها من خـلال بنـود غيـر مكلفة.

(3) تجنب اتجاه الشركات والمصانع المصرية لإتباع منهج استكمال حصتها من المـواد الخام والنفقات العامة فى حين توسع إسرائيل حصتها بالمبالغة فى تكلفة التصميمات والبحوث والتطوير والمصروفات التسويقية.

3/3- تنمية الإدراكات والتصورات الإيجابية لدى الأفراد بشـأن مضـمون وأبعـاد اتفاقية الكويز، وخاصة ما يتعلق بما يلى:

(1) تساهم اتفاقية الكويز فى تشجيع وتيسير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بما يسـاهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(2) تساهم اتفاقية الكويز فى تهيئة المناخ لحرية التجارة بما يدعم الاسـتقرار السياسـى والاقتصادى.

(3) توفر اتفاقية الكويز مقومات بناء العلاقات الاقتصادية الثنائية مع الولايات المتحـدة بدلاً من المساعدات والمعونات الاقتصادية.

(4) مساهمة اتفاقية الكويز فى رفع معدلات الاستثمار المحلى.

4/3- تصحيح وتطوير الادراكات والتصورات السلبية لدى الأفراد عن مضمون وأبعاد اتفاقية الكويز، وخاصة ما يتعلق بما يلى:

(1) تأكيد القدرة على الاستفادة من الاتفاقية بما يخدم أهداف الصناعة المصرية وتنمية قدراتها التنافسية.

(2) قوة تحديد الأهداف الاقتصادية من الاتفاقية بما يخدم التنمية هى المحور الاستراتيجي للاتفاقية.

(3) تأكيد إرتكاز توجه الدولة من الاتفاقية هو المصالح الوطنية مع القدرة على التعامل مع اتجاهات التدخل أ الضغوط من جهات أو أطراف خارجية.

(4)

5/3- تنمية نقاط القوة والفرص لدى المنظمات المصرية وتعميق الرؤية الإيجابية لدى الأفراد عنها وإمكانية توظيفها والاستفادة من تطبيق اتفاقية الكويز، ويشتمل ذلك على ما يلى:

(1) إمكانية استثمار الرصيد العملى لدى المستثمرين فى المناطق المؤهلة صناعياً.

(2) توفر قدرات ذاتية لدى المصانع والشركات المصرية فى المناطق المؤهلة صناعياً.

(3) تتمتع المنتجات المصرية فى المناطق المؤهلة صناعياً بمجموعة من المزايا التنافسية تمكنها من استثمار الفرص فى الأسواق الأمريكية.

(4) وجود طلب حقيقى فى الأسواق الأمريكية على بعض المنتجات المصرية لما لها من ميزة تنافسية عن غيرها.

6/3- تطوير الأدوات وتنمية القدرة على التعامل السليم مع نقاط الضعف والقيود أو التهديدات التى تواجه المنظمات المصرية وبناء الرؤية الإيجابية عن قدرة المصانع والشركات فى المناطق المؤهلة صناعياً فى التعامل معها، ويشتمل ذلك على ما يلى:

(1) تطوير سياسات الجهاز المصرفى ونظم الجمارك والضرائب بما يدعم المزايا التنافسية للمنتجات المصرية.

(2) تطوير نظم الاسترداد الضريبى على المنتجات المصرية بما يعمق الدافع الإيجابى لدى المستثمرين لتطوير المنتج وتنمية قدراته التنافسية.

(3) المساندة الفنية والتسويقية للمنتجات المصرية فى مواجهة منافسة المنتجات التى تسمح الأنظمة بالولايات المتحدة دخولها إلى الأسواق الأمريكية، حيث تكون المنافسة فى الجودة والسعر معاً.

(4) تنمية مهارات التعامل مع القيود الفنية أو القانونية أو الثقافية التى يمكن أن تواجهها المنتجات المصرية فى الأسواق الأمريكية.

4- فيما يتعلق بمقومات تفعيل تطبيق اتفاقية الكويز

على ضوء نتائج الدراسة الميدانية تم تصنيف التوصيات فيما يلى:

1/4- التوصيات فى الجوانب التسويقية

(1) إعداد دراسات وأبحاث السوق للقطاعات السوقية الأمريكية.

(2) تواصل دراسات سلوك المستهلك.

(3) التأكد من ضمانات جودة الجهود والأداء الترويجى.

(4) التأكد من استمرارية جهود تنمية القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.

2/4- التوصيات فى الجوانب الفنية

(1) التطوير التقنى لأساليب وأدوات الإنتاج.

(2) تطوير المواصفات الفنية للمنتجات.

(3) تطوير وتدعيم الصناعات المغذية للصناعات الأساسية لمنتجات التصدير.

3/4- التوصيات فى الجوانب السلوكية والموارد البشرية

(1) تطوير وتنمية المعارف الصحيحة الداعمة لدى الأفراد.

(2) بناء الادراكات والتصورات الإيجابية تجاه الاتفاقية.

(3) تطوير وتنمية التوجهات وترشيد التوقعات لدى الأفراد بشأن متطلبات الاتفاقية والمكاسب والمنافع المستهدفة منها.

(4) بناء وتنمية المهارات التخصيصية والإدارية لدى الأفراد للتعامل مع بيئة الاتفاقية داخلياً وخارجياً.

(5) تهيئة الأفراد مهنياً وسلوكياً للتعامل مع خصائص بيئة الاتفاقية.

(6) تطوير السياسات والأنظمة الإدارية لبناء مناخ عمل يدعم الاتفاقية.

4/4- التوصيات فى الجوانب التنظيمية والإدارية

(1) صياغة دقيقة للأهداف المخططة والمنافع المستهدفة من الاتفاقية.

(2) وضع رؤية وخطة استراتيجية للاستفادة من الاتفاقية.

(3) التنسيق بين الأطراف ذوى العلاقة بتنمية القدرات التنافسية للمنتجات المصرية.

(4) تفعيل دور الاتفاقية فى خلق فرص توظف حقيقية للعمالة المصرية، ووضع القواعد والضوابط لتنمية مهاراتها وحماية حقوقها.

(5) تطوير الأنظمة والسياسة الإدارية لتحفيز تدفقات رؤوس الأموال إلى الاستثمارات المصرية.

5/4- التوصيات فى جوانب الدراسات والبحوث

(1) تواصل الدراسات المقارنة بين الأطروحات البديلة واتفاقية الكويز.

(2) التقييم الموضوعى لتجربة الأردن وغيرها والاستفادة منها.

(3) مراجعة متواصلة لتطبيق الاتفاقية ونتائجها وفق متطلبات التنمية.

(4) إعداد الدراسات لإنشاء معامل الاختبار ومراكز تحسين الجودة بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.

6/4- التوصيات فى الجوانب التشريعية المصرية

(1) وضع سياسات وضوابط حماية الاقتصاد القومى من التدخل الخارجى.

(2) تطوير وتنمية المزايا والإعفاءات الضريبية لتنمية القدرة التنافسية للمنتج المصرى.

(3) تطوير سياسات وقواعد العمل بالجهاز المصرى ونظم التصدير والاسترداد الضريبى والتأمين على الصادرات بما يدعم القدرة التنافسية الذاتية للمنتج المصرى.

(4) وضع ضوابط وإجراءات تمنع محاولات التحايل والمبالغة فى التكلفة.

(5) تطوير سياسات وقواعد تملك الأجانب للأراضى والعقارات بما يحقق التوازن بين تشجيع المستثمرين وجذب الاستثمارات الأجنبية من جانب وضمان سلامة استخدامها لخدمة أهداف التنمية من جانب آخر.

(6) وضع أسس دقيقة متكاملة بشأن إنشاء المصانع والشركات فى المناطق المؤهلة صناعياً وضوابط ومعايير استمرارها وإنهاء أعمالها وتصفيتها، والتأكد من وضعها تحت السيطرة وتجنب المفاجآت التى تحدث خللاً تحت السيطرة وتجنب المفاجآت التى تحدث خللاً فى تشغيل العمالة المصرية.

(7) وضع مجموعة من الأسس والضوابط والسياسات التى تدعم البناء الثقافى والقيمى الذى يحمى الصناعة المصرية وحمايتها من الاستبدال أو التغير الذى يخدم الصناعات والمنتجات المنافسة.

7/4- التوصيات بشأن الخطط والبرامج

(1) إعداد تصور إستراتيجى متكامل لتطوير وتنمية الصناعات المصرية خارج المناطق المؤهلة صناعياً، بما يحقق التوازن فى خطط وبرامج التنمية، وتجنب حدوث فجوات بين المناطق الصناعية.

(2) إعداد تصور متكامل لمراحل توسيع نطاق المناطق المؤهلة صناعياً وكذلك توسيع نطاق المنتجات أو الصناعات المستهدف إدخالها للاستفادة من الاتفاقية مع وضوح أسس ومعايير تحديد أولويات اختيار هذه المناطق بما ينمى الإدراك بموضوعية قرارات الاختيار.

(3) تنمية المعرفة والمهارات والقدرات القانونية فى مجالات تطبيق الاتفاقية بما يمكن المصانع والشركات المصرية من التطبيق السليم للاتفاقية وحماية حقوقها.

(4) المتابعة المستمرة للمواصفات الفنية لمكونات المدخلات الإسرائيلية فى المنتج والتأكد من عدم وجود احتمالات التأثير السلبى على مواصفات المنتج النهائى وإحداث نواتج سلبية فى أسواق تصدير المنتج ولدى العملاء.

(5) التقييم الدورى الموضوعى لأنواع الاستثمارات الواردة إلى المناطق المؤهلة صناعياً والتأكد من توافقها مع أهداف الصناعة وخطط التنمية، ولضمان توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى صناعات ملوثة أو مهدرة للبنية الأساسية للتنمية.

المراجع العربية

(1) أبو العينين، محمد "الطرق على أبواب السوق الأمريكى "الأهرام الاقتصادى، العدد 1875م، ديسمبر 2004م، ص 24-25.

(2) بيومى، جمال "الطرق على أبواب السوق الأمريكى" الأهرام الاقتصادى، العدد 1875، ديسمبر، 2001، ص 24،23.

(3) التلاوى، أحمد، "الكويز"، الغد العربى، العدد 66، يناير 2005، ص 32،33.

(4) الرافعى، شهيره "الطرق على أبواب الشوق الأمريكى "الأهرام الاقتصادى، العدد 1875، ديسمبر، 2004م، ص 22-27.

(5) شحاته، محمد "الكويز والآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلى على الاقتصاد القومى، الجمارك، العدد 402 يونيه 2005، ص 43-48.

(6) قابيل، صفوت، "كيف يستفيد الاقتصاد المصرى من المناطق الصناعية المؤهلة"، الأهرام الاقتصادى، العدد 1875، ديسمبر، 2004م، ص 34-35.

المراجع الأجنبية

(1) www.masrawy.com/News
(2) www.freearabvoice.org
(3) www.kate3.com
(4) www.asharqalawsat.com

(5) www.islamonline.net/Arabic/ economics/2004/12/article06.shtml - 90k

(6) www.aljesr.nl/economics/23120057.htm - 48k

(7) www.islammemo.cc/wpoll/weekly_ poll.asp?PollID=171&PagePosition=1 - 5k

(8) www.hrinfo.net/egypt/alfagr/2005/pr0605.shtml

(9) www.alasr.ws/index.cfm?method=home. con&contentID=5941 - 40k

(10) www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2005/8/87033.htm - 53k